شناشيل

لا.. لسنا قطيعاً

■ عدنان حسين

لامشكلة أبداً في أن تعقد الحكومة اتفاقاً مع "فصائل مسلحة" للتخلي عن سلاحها والالتحاق بالعملية السياسية، فإذا كان هذا هو ما تحقق تكون الحكومة قد قامت بعمل طيب يتوافق مع تطلعات الشعب العراقي نحو طي صفحة العنف الذي خرّب البلاد وأدخلها في محنة رهيبة وساعد في إقامة نظام حكم له علاقة بأي شيء إلا النظام الديمقراطي الذي أردنا أن يحل محل نظام صدام، المشكلة هي في ما إذا كان المتفق معهم هم "فصائل مسلحة" حقاً، وما إذا كانت شروط الاتفاق معهم عادلة أم غير عادلة، لنتوقع نتائج ايجابية للاتفاق على صعيد إقرار السلم الأهلي.

في المؤتمر الصحفي الذي عقده وزير المصالحة الوطنية (وزارته ظلت خارج نطاق التغطية طيلة السنوات السابقة!) رأينا بضعة أشخاص مكشوفي الوجوه حاسري الرؤوس، بينما ظلت فصائلهم ملثمة بالنسبة لنا، من يمثلون؟ ما وزن فصائلهم؟ لا جواب!، كيف تأكدت الحكومة من أن أياً منهم لم يسفك قطرة دم عراقية لكي تتنازل عن حق الشعب (الحق العام) في مساءلتهم وتطبيق العدالة عليهم؟ ما الذي وعدتهم به الحكومة على صعيد المناصب والوظائف التي سيحتلونها والمغانم المالية مقابل انضمامهم إلى العملية السياسية؟ لا جواب أيضاً!

منذ بضع سنوات قال لي مثقف سعودي صديق إن "الشغالة" الرائجة في بلاده في تلك الأيام أن يلتحق المرء بإحدى منظمات السلفية الجهادية الإرهابية والسفر إلى أفغانستان أو العراق أو اليمن أو البقاء ضمن الخلايا النائمة، ثم إبداء الندم والاتصال بالسلطات السعودية لضم "النادم" إلى برنامج إعادة التأهيل الذي أعدته الحكومة السعودية لهم، والالتحاق بالبرنامج يعني الحصول على منحة مالية كبيرة ووظيفة مناسبة ومسكن وربما زوجة أيضاً، بينما يعاني عشرات الآلاف من الشباب السعودي، بينهم حملة شهادات، من البطالة.

البرنامج الذي شمل حتى الذين اعتقلتهم السلطات السعودية في حملاتها الأمنية الداخلية، نجح في استقطاب بعض "المجاهدين"، لكن أغلبهم كان من الذين ملّوا "الجهاد" أو أسقط في أيديهم بعد اعتقالهم، ومع هذا فان البعض منهم أعاد لاحقاً علاقاته مع فصائله، وعندما سنحت الفرصة فرّ من البلاد الى "بلاد الجهاد" الواسعة.

تتملكنا المخاوف من أن الذين قدّمهم إلينا وزير المصالحة في المؤتمر الصحفي هم من نوع "المجاهدين" السعوديين، فهو لم يُعرِّف بـ"فصائلهم"، والحكومة لم تُقدّم إلى وسائل الإعلام المعلومات الكافية عن هذه الفصائل وتاريخها، والقرائن على أنهم ليسوا من النوع الطامع في الكيكة كما الأطراف النافذة في العملية السياسية، والأدلة على أنهم فعلاً لم يسفكوا الدم العراقي ولم يكونوا ضالعين في أعمال الاختطاف وتفجير الأسواق ودوائر الدولة والمدارس والمستشفيات ودور العبادة لكل الأديان ومهاجمة المصارف ومحال الصاغة، وما إلى ذلك.

ومما زاد من ريبتنا أن القيادي في حزب الدعوة النائب كمال الساعدي بدا كما لو انه يدفع عن حزبه شبهة الاتفاق الذي أعلن عنه وزير المصالحة، وهو من قياديي حزب الدعوة أيضاً، فالساعدي أعلن، رداً على اتهام التيار الصدري أن خطوة الاتفاق كانت مع فصائل بعثية، وان "حزب الدعوة ليس له علاقة بإعلان الفصائل المسلحة عن تخليها عن العمل المسلح والانضمام إلى العملية السياسية"، وأن "القضية مرتبطة بوزارة المصالحة" .. لماذا لم يدافع عن "إنجاز" حكومته!؟

مرة أخرى لا مشكلة في سعي الحكومة إلى المصالحة وإقناع الجماعات المسلحة بالجنوح إلى السلم وإلقاء السلاح .. المشكلة هي إن هذه الحكومة تكيل بمكيالين، ففيما تتصالح مع المسلحين، حقيقيين أو مزيفين، وتعاملهم على طريقة برنامج إعادة التأهيل السعودي، تُشهّر بالشباب الوطني المطالب بإصلاح النظام وتُسيء معاملتهم، بل تسلخ جلودهم علناً.. والمشكلة أيضا إن هذه الحكومة تتعامل معنا (الشعب) باعتبارنا قطيعاً من الإمّعات يجب أن يؤدي التحية لكل ما تفعله، وهذا ما لا نقبل به منها أو من سواها، مثلما لم نقبل به من نظام صدام.

adnan255@btinternet.com

نواب: نشعر بالحرج من الشارع والضغوط منعتنا من العمل

البرلمان بعد عطلة "مبهمة": ١٧ قانوناً في أسبوع واحد!

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

في خطوة غير مسبوقة وبعد الخمول الذي أصاب البرلمان خلال الأشهر الماضية وعلى مدى ٤٥ جلسة، كشف نواب أمس عن وجود سلسلة من التشريعات يجري العمل على إقرارها خلال هذه الفترة، مشيرين الى أسبوع واحد ستتم فيه مناقشة ١٧ قانونا.

وكانت رئاسة مجلس النواب رفعت الجلسة ٤٥، ليوم أمس التي شهدت التصويت على مشروعي قانون إلغاء قانون تصديق عقد تطوير وإنتاج حقل الأحدب النفطي، وتصديق جمهورية العراق على تعديل اتفاقية خط أنابيب النفط الخام الموقعة سنة ١٩٧٣ بين جمهورية العراق وحكومة جمهورية تركيا.

وبحسب تقارير صحفية ذكرت أن الجلسة شهدت أيضا إنهاء القراءة الأولى لمقترح قانون هيئة النزاهة، والتصويت على قبول القانون من حيث المبدأ، وإنهاء القراءة الأولى لمشروع قانون صندوق الإسكان العراقي والتصويت على قبول مشروع القانون من حيث المبدأ، مضيفة ان المجلس أنهى القراءة الأولى لمقترحي قانوني إلغاء قراري مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (٩٤٣ لسنة ١٩٩١) ورقم (١٠٠ لسنة ١٩٩٥)، كما أنهى القراءة الثانية لمشروع قانون التعديل الأول لقانون الاستثمار الخاص بتصفية النفط الخام رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٧ بعد أن قدمت لجنة النفط والثروات الطبيعية تقريرها بشان التعديلات المقترح إدخالها على مشروع القانون وبدوره قال مسؤول العلاقات والإعلام في لجنة العلاقات الخارجية عباس العامري في تصريحات صحفية، إن "جدول اعمال جلسات مجلس النواب خلال الأسبوع تتضمن مناقشة نحو ١٧ مشروع قانون"، مبينا أن "غالبية القوانين التي سيتم مناقشتها مهمة للمواطن العراقي، البرلمان سيصوت على بعض تلك القوانين وسيطرح البعض.

يذكر أن المرجعية في النجف كانت انتقدت البرلمان وذلك لضعفه في أداء مهامه التشريعية، مشددة وعبر معتمدها احمد الصافي على ضرورة متابعة تطبيق القوانين، مشيرة إلى أن على النواب متابعة تطبيق القوانين بعد تشريعها والإسراع بتطبيق قانون الخدمة الاتحادية لحل مشاكل التعيينات، لافتة إلى أن مجلس النواب لديه العديد من الوظائف ولكن أبرزها وأهمها هي تشريع القوانين ومراقبة السلطة التنفيذية وكلما تأخر تشريع القوانين كلما بقيت هناك فراغات قانونية ودستورية.

النائب عن التحالف الوطني حبيب الطرفي أكد في تصريح لـ"المدى" أن الفترة السابقة اجبر فيها البرلمان على عدم القيام بواجبه التشريعي بسبب بعض الضغوطات وطبيعة العمل في تلك الفترة، الا انه انتقد في الوقت نفسه عدم سن قوانين كافية في تلك الفترة.

وأضاف الطرفي وهو قيادي في تيار شهيد المحراب ان على المواطن ان لا يستغرب حين سماعه وجود سلسلة من القوانين سوف يجري العمل على سنها كون النواب لديهم الرغبة الكاملة في تدارك العجز التشريعي الذي يعاني منه المجلس. وشدد الطرفي على ان الضغوط التي مارستها الانتفاضات الشعبية التي تطالب بالإصلاح فضلا عما تحدثت عنه المرجعية خلال الأيام القليلة الماضية هي السبب الرئيس في تحريك المياه الراكدة للبرلمان وحفزت نوابه على السير قدما باتجاه التخلص من الاحراجات والعمل على سن القدر الأكبر من القوانين.

نواب آخرون يبدون ومن خلال أحاديثهم أكثر إصرارا على سن العدد الأكبر من القوانين لا سيما وان كل لجنة نيابية لديها حزمة من القوانين تعمل على تشريعها خلال الفترة المقبلة، ومن هنا يبدأ النائب عن القائمة العراقية احمد مساري حديثه قائلا " الفترة المقبلة ستشهد مناقشة العديد من القوانين لعلها أكثر مما تناولته وسائل الإعلام"- في إشارة إلى تصريحات العامري-.

يشار إلى ان تشكيل اللجان استمر فترة طويلة حتى تم التصويت على رئاساتها، لا سيما اللجنة القانونية والتي استمر النزاع لفترة طويلة عليها ما بين ائتلافي العراقية والقوى الكردستاني قبل ان تحسم الى الأخيرة من خلال التوافقات السياسية.

وعن هذا الموضوع يعلق مساري وهو رئيس كتلة حل قائلا "بعد تشكيل اللجان البرلمانية التي استمرت لفترة طويلة بدأ المجلس يأخذ دوره الصحيح في سن القوانين".

وأكد مساري في تصريحه لـ"المدى" أن لكل لجنة عددا كبيرا من القوانين سيجري إقرارها خلال الفترة المقبلة، ضاربا المثل باللجنة المالية والتي لديها مشاريع قوانين مهمة ومنها مشروعا قانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث، والتعرفة الكمركية.

بيد ان مساري يستدرك بالحديث قائلا ان مناقشة القوانين لا تعني الإقرار فالأخير يحتاج الى سلسلة قد تمتد الى شهرين او أكثر في المشاريع المهمة، كون مقترح القانون يقرأ للمرة الأولى وثم الثانية بعد إجراء التعديلات عليه وبالتالي يتم فتح النقاش له ويشترك فيه جميع النواب حتى يتم الاتفاق على الصيغة النهائية له ومن ثم يقر.

يشار إلى ان مرحلة تشريع القوانين تمر من خمسة أبواب أولها الاقتراح الذي أعطى القانون العراقي الحق لكلتا رئاستي الجمهورية والوزراء او عشرة نواب ومن ثم مرحلة المناقشة فالإقرار ومن ثم التصديق من قبل رئاسة الجمهورية ومن ثم النشر في الجريدة الرسمية.

وفي السياق ذاته يرى مراقبون ان العملية التشريعية ليست بالصعبة ولكن اذا ما أصر النواب على انجاز اكبر عدد من التشريعات فإن ذلك ممكن .

وأعرب القاضي وائل عبد اللطيف في اتصال هاتفي مع "المدى" عن أمنياته في ان يقوم البرلمان بسن العدد الأكبر من القوانين، موضحا ان تشريع القوانين يحتاج الى فترة طويلة كي يتم إقراره والتي من بينها قانون الأحزاب الذي يحتاج الى فترة طويلة للوصل الى درجة من التوافق بشأنه، الا انه أكد في الوقت نفسه إلغاء قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل الذي لا يحتاج الى وقت وهو أمر وصفه القاضي بالبسيط.

وبحسب إحصائيات كانت قد نشرتها "المدى" في تقاريرها السابقة فإن ما تم معالجته خلال الدورة السابقة لا يتجاوز الـ ٢٩ قرارا فضلا عن أن بعض التشريعات كانت تعالج في طياتها بعضا من هذه القرارات، ففي سنة ٢٠٠٦ لم يسن أي قانون يلغي قرارا لمجلس قيادة الثورة في حين كانت التي تليها هي أعلى السنوات حيث بلغ عدد قوانين المعالجة للقرارات المذكورة ٢٣ قانونا أما في سنة ٢٠٠٨ فثلاثة قوانين، وفي ٢٠٠٩ قانون واحد والسنة السابقة قانونان فقط.

وذكر عبد اللطيف أن من أهم القوانين التي يجري الان العمل على سنها هو تعديل قانون مجالس المحافظات غير المنتظمة في إقليم، مبينا ان هذا الأمر تم بعد الاجتماعات التي عقدها مجلس الوزراء مع الحكومات المحلية على خلفية الاحتجاجات التي شهدتها البلاد والتي انتقدت عمل مجالس المحافظات.

العراقية تسحب العبيدي .. وشهيد المحراب تريد الداخلية

حقائب الأمن تتعثر من جديد رغم تفاؤل "القانون"

□ متابعة/ المدى

أعلنت القائمة العراقية عن سحبها ترشيح خالد متعب العبيدي لوزارة الدفاع، وترشيح اللواء فصيح العاني والفريق حكمت الجحيشي بدلا عنه، فيما كشفت مصادر عن وجود خلافات بين زعيم القائمة العراقية إياد علاوي والعبيدي الأمر الذي أدى إلى استبعاد الأخير.

وقال النائب عن القائمة العراقية عثمان الجحيشي، في تصريح لوكالة السومرية نيوز، إن القائمة العراقية سحبت ترشيح خالد متعب العبيدي من منصب وزارة الدفاع، عازيا سبب سحب الترشيح لعدم حصول العبيدي على التوافق.

وأضاف الجحيشي أن القائمة العراقية رشحت اللواء فصيح العاني والفريق الركن حكمت الجحيشي لمنصب وزارة الدفاع بدلا عن العبيدي.

وكان مصدر سياسي مطلع كشف، في الـ٢٣ من آذار الحالي، عن تقديم القائمة العراقية الفريق الركن حكمت الجحيشي كمرشح جديد لشغل منصب وزير الدفاع، لافتا إلى أن جميع الأسماء التي تم تقديمها سابقا قد أهملت بعد الإعلان عنها.

وكانت لجنة الأمن والدفاع في البرلمان قد كشفت، في الـ١٧ من آذار الحالي، عن اتفاق الكتل السياسية على أن يشغل مرشح القائمة العراقية خالد متعب العبيدي وزارة الدفاع.

وفي السياق ذاته قال المصدر إن "قرار سحب القائمة العراقية ترشيح خالد متعب العبيدي لمنصب وزارة الدفاع جاء على خلفية خلافات بين زعيم القائمة إياد علاوي ومرشح القائمة".

وأوضح المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "علاوي طلب من العبيدي التعهد بالانسحاب من الحكومة مستقبلا في حال قررت العراقية الانسحاب"، مشيرا إلى أن "العبيدي رفض التعهد بذلك، مما دفع رئيس القائمة بسحب ترشيحه وتقديم مرشح آخر".

وفي غضون ذلك أكد عضو التحالف الوطني خالد الأسدي أن هيئة المساءلة والعدالة هي المسؤولة عن تطبيق القوانين وان أي اسم يطرح لتسنم وزارة الدفاع أو الداخلية ومشمول بقرار الهيئة فهي من حقها الإشارة إليه. وقال الأسدي في تصريحات صحفية إن القانون والدستور العراقي نص على عدم تسنم المشمولين بهيئة المساءلة والعدالة أي منصب وزاري سواء كان للدفاع أو الداخلية أو الأمن الوطني وهي من مهمتها إظهار الحقيقة. وأضاف أن بعض الكتل السياسية تدفع بأسماء المشمولين بالاجتثاث لهذه الوزارات وعندما يرفض تتشبث برأيها وتقول نحن قدمنا عدة أسماء ولكن يرفضون بدون ذكر السبب الذي رفض.

وتابع الأسدي: أن قرارات هيئة المساءلة والعدالة سوف لن تؤثر على سير العملية السياسية وتشكيل الوزارات الأمنية".

يذكر أن هيئة المساءلة والعدالة أبدت اعتراضها على بعض المرشحين لتسلم حقائب الوزارات الأمنية لشمولهم بقانون المساءلة والعدالة.

لكن القيادي في كتلة شهيد المحراب والنائب عن التحالف الوطني عبد الحسين عبطان أعلن عن رغبة كتلته في طرح مرشح واحد لوزارة الداخلية من التحالف لمجلس النواب.

ويطرح الآن على طاولة مفاوضات التحالف الوطني خمسة أسماء هم (محسن الكعبي، عبودج كنبر، فاروق الأعرجي، إبراهيم اللامي، احمد الجلبي) لوزارة الداخلية.

الشمري يتهم القضاء بتأخير قضايا الموقوفين

تسفيرات الرصافة: سجناء يحرقون سجنهم لـ"سوء المعاملة"

□ بغداد/ المدى

أكد وزير العدل حسن الشمري أن أحداث التسفيرات نجمت عن تأخر مجلس القضاء في متابعة قضايا الموقوفين.

وقال بيان صادر عن الوزارة إن الشمري أجرى مع لجنة حقوق الإنسان البرلمانية وعدد من أعضاء مجلس النواب زيارة إلى سجن تسفيرات الرصافة للاطلاع ميدانيا على الأحداث التي شهدها السجن الخميس الماضي".

وبحسب البيان فان الوزير والوفد النيابي التقيا مدير دائرة الإصلاح العراقية ومدير ونزلاء سجن تسفيرات الرصافة وفتحوا حواراً مباشراً للتعرف على ملابسات الأحداث التي دارت".

وأضاف البيان أن أحداث العنف نجمت عن تأخر إجراءات مجلس القضاء في متابعة قضايا الموقوفين في سجن التسفيرات".

وأكد الوزير خلال الاطلاع على البناية والمخيمات التي يحتجز فيها النزلاء انه غير مطابق للاحتياجات الأساسية لهم، ووعد بإغلاق سجن التسفيرات خلال الفترة القليلة المقبلة وتحويل نزلائه إلى سجني بغداد المركزي (أبو غريب) وسجن التاجي.

وأوضح أن سجون الوزارة مفتوحة أمام اللجان الحكومية والمنظمات الرقابية التابعة لحقوق الإنسان للاطلاع على أوضاعهم ولاطلاع الرأي العام على واقعها وفتح مجالات التعاون للارتقاء بواقعها بما يتلاءم والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

إلى ذلك، طالب ائتلاف العراقية بزعامة إياد علاوي، الأحد، بإجراء تحقيق فوري بشأن أحداث سجن تسفيرات الرصافة ومحاسبة المسؤولين عنها، وفي حين حذرت من رفع سقف مطالب المتظاهرين في حال لم يتم إيقاف الاعتقالات العشوائية، دعت إلى تفعيل قانون العفو العام.

وقال رئيس كتلة العراقية في البرلمان سلمان الجميلي في مؤتمر صحافي عقده أعضاء الائتلاف في مجلس النواب إن "العراقية إذ تتابع قضايا انتهاكات حقوق الإنسان بأقصى جدية، فإنها تطالب بإجراء تحقيق فوري في أحداث تسفيرات الرصافة ومحاسبة المسؤولين عنها بأقصى العقوبات"، كما طالبت بـ"تفعيل قانون العفو العام باعتباره جزءاً من اتفاقية تشكيل الحكومة".

وأكد الجميلي أن ائتلافه "سيتابع هذا الموضوع بشكل يومي، وسيشكل فريق عمل لهذا الغرض حتى إيجاد حل عادل لقضايا المعتقلين"، موضحاً أن "أحداث سجن الرصافة تشير إلى وجود مشكلة حقيقية في إدارة ملف المعتقلين".

وأشار الجميلي إلى أن "هناك تجارة رائجة تقوم على معاناة المعتقلين"، مرجحاً "وجود تجار يعتاشون على وجود أعداد هائلة من المعتقلين، من خلال ما يسمى بعقود التغذية أو من خلال ابتزاز ذوي المعتقلين"، بحسب قوله".

من جهته حذر المتحدث باسم العراقية خلال المؤتمر حيدر الملا من "رفع المتظاهرين سقف مطالبهم من قضايا الإصلاح إلى سقف آخر، في حال عدم إيقاف الاعتقالات العشوائية"، داعياً رئيس الوزراء إلى "مراعاة ملف حقوق الإنسان في العراق وإيقاف الإجراءات العشوائية".

وأضاف الملا أن "العراقية لن تقف صامتة إزاء انتهاكات حقوق الإنسان في العراق".

وكان نزلاء سجن تسفيرات الرصافة أضرموا النار داخل السجن الأسبوع الماضي احتجاجاً على سوء المعاملة، فيما دعتهم إدارة السجن إلى التزام الهدوء، كما هرعت سيارات الإطفاء لإخماد الحريق.

وكان عضو مجلس النواب السابق فوزي أكرم ترزي أكد، في ١٥ شباط الماضي، أن موقوفين في سجن تسفيرات الرصافة نظموا إضرابا مفتوحاً عن الطعام بسبب تردي أوضاعهم الصحية وسوء الخدمات فيه، فيما طالب مجلس القضاء الأعلى بالإسراع في حسم دعاوى الموقوفين من خلال تشكيل محاكم ميدانية للنظر في قضاياهم.

وشهد سجن تسفيرات الرصافة الواقع شرق العاصمة بغداد، مطلع تشرين الثاني الماضي، هروب عشرين معتقلاً بعد الاشتباك مع حراس السجن، وتم القبض على ١٢ منهم في اليوم نفسه، فيما طوقت قوة من وزارة الداخلية السجن وتمكنت من اعتقال عدد آخر من الذين حاولوا الفرار، في حين قتل سجين في الموقف المذكور عام ٢٠٠٦ وأصيب ١٢ من الحراس والسجناء نتيجة أعمال شغب اندلعت فيه.

وتشهد عموم المحافظات العراقية، منذ الـ٢٥ من شباط الماضي، تظاهرات واحتجاجات تطالب بتحسين الخدمات وإقالة عدد من المسؤولين، ووقف الاعتقالات العشوائية وتخللت فرض إجراءات أمنية مشددة وحظر للتجوال، في وقت لم تبد فيه القوات الأمنية أي تحفظ بشأن التظاهرات المؤيدة للشعب البحريني، والتي دعا إليها العديد من الجهات السياسية والدينية.

"الحوار مستبعد مع البعث"

الخزاعي: جماعات مسلحة في عمّان ودمشق تريد الالتحاق بالمتصالحين الستة

□ بغداد/ هشام الركابي

كشف وزير الدولة لشؤون المصالحة الوطنية عن وجود اتصالات مع جهات خارجية عراقية تدعم بعض الجماعات المسلحة في الداخل.

وقال عامر الخزاعي في تصريح للمدى أمس إن تلك الجهات اتصلت بنا بعد إعلان دخول عدد من الفصائل المسلحة في حوار مع الحكومة والاشتراك في مشروع المصالحة الوطنية مؤخرا. وأضاف أن تلك الجهات التي لم يسمها متواجدة حاليا في الأردن وسوريا.

وتابع إن تلك الجماعات تسعى إلى الاشتراك في العملية السياسية وإلقاء السلاح بشكل كامل، موضحا أن ما يسمى بـ"التجمع الديمقراطي المناهض لقوات الاحتلال" من بين الجهات التي اتصلت وأبدت رغبتها في التعاون لغرض الدخول في حوار مع الحكومة والاشتراك في المصالحة الوطنية. وبشأن مستقبل الحوارات مع تلك التنظيمات وكيفية إقحامها بالعمل السياسي، أوضح وزير الدولة أن ملف المصالحة يمر في مرحلتين الأولى الدخول في حوار مع الفصائل المسلحة والاتفاق على موعد معين لإلقاء السلاح بشكل نهائي، أما المرحلة الثانية فتتعلق بكيفية تحويل تلك التنظيمات من تنظيمات عسكرية مسلحة إلى كيانات سياسية تعتمد مبدأ الحوار في انفتاحها على العمل السياسي في العراق.

وذكر الخزاعي أن العديد من الفصائل والتنظيمات المسلحة فتحت حوارا مع الحكومة لا سيما في محافظات ديالى والأنبار والموصل فضلا عن جنوب وغرب بغداد، وبين أن موضوع الحوار مع البعثيين أمر مستبعد لأنهم متورطون في قتل العراقيين.

من جانبه، وصف النائب عن تحالف الوسط وليد عبود المحمدي إلقاء عدد من الفصائل المسلحة سلاحها وسعيها للمشاركة بالعملية السياسية بأنه تصرف يصب في الصالح العام وخطوة في الاتجاه الصحيح.

وقال المحمدي في تصريح صحفي إننا نرحب بمشاركة الفصائل غير المتورطة بدماء العراقيين في العملية السياسية في حال إلقائها السلاح، ونتمنى أن تقف إلى جانب أبناء الشعب و دعم مسيرة العملية الديمقراطية وبناء الدولة بناء حقيقيا صحيحا.

وكان ما يقارب الـ ٢٠٠ مسلح تابعين لفصائل متعددة، أعلنوا، عن إلقائهم السلاح وانضمامهم للعملية السياسية، بعد أن اقتنعوا بأن دورهم قد انتهى بعد رحيل القوات الاميركية لاسيما وان انسحابها شارف على الانتهاء بشكل شبه نهائي.

من جانبها أبدت المتحدثة باسم الكتلة العراقية البيضاء النائبة عالية نصيف ترحيبها بإعلان ستة من الفصائل المسلحة العراقية تخليها عن السلاح ورغبتها بالدخول في العملية السياسية.

وقالت عالية: إننا نعد هذه الخطوة ايجابية وطريق نحو تحقيق مزيد من المصالحة الوطنية مشددة على ضرورة استثناء من تلطخت أيديهم بدماء الأبرياء لان هذا الأمر لا يتعلق بالحكومة وإنما بالحق الشخصي لذوي الشهداء الذين سقطوا على أيدي المسلحين.

وتابعت نصيف انه لابد من أن تكون هذه الفصائل المسلحة لا تعمل لتحقيق أجندة خارجية، فهذا يناقض المصلحة الوطنية وإذا كان هناك من يعمل للأجندة الخارجية فعليه التخلي عنها قبل إعلانه الرغبة في الدخول للعملية السياسية.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون